Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري والمالي

دراسة تطبيقية على المصارف التجارية لمدينة ترهونة

The role of regulatory agencies in combating administrative and financial corruption

An applied study on commercial banks in the city of Tarhuna

عواطف صالح إبراهيم الحباسي . ماجستير تمويل ومصارف – asm92166@gmail.com

المبروك الصادق أبوالعيد الحاج ،ماجستير تمويل ومصارف – almbrwkalhjj4@gmail.com–

مصرف الجمهورية طرابلس – ليبيا

Awatif Salih Ibrahim Al-Habbasi – Master's in Finance and Banking – Jumhouria Bank

Al-Mabrouk AlSadiq Abu Aleid – Master's in Finance and Banking– Jumhouria Bank

تاريخ الاستلام:2026/05/05 –تاريخ المراجعة:2026/05/28– تاريخ القبول: 2026/06/07– تاريخ للنشر: 2026/06/21

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الأجهزة الرقابية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في القطاع المصرفي، باعتبارها إحدى الآفات التي تهدد كفاءة المؤسسات المالية واستقرارها، حيث تنبع أهمية الدراسة من تنامي حالات الفساد التي تؤثر سلبًا على أداء المصارف، مما يستدعي تفعيل آليات الرقابة والتدقيق لضمان الشفافية وحسن استخدام الموارد، تم تناول الموضوع من خلال مدخل تنظيمي رقابي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها، وشملت العينة (68) موظفًا من المصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة، حيث تم توزيع استبانة لقياس مدى فاعلية الأجهزة الرقابية في الكشف عن مظاهر الفساد ومعالجتها، ومن خلال التحليل أظهرت النتائج هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الأجهزة الرقابية ومستوى انتشار الفساد المالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وأوصت الدراسة ضرورة تعزيز فاعلية الأجهزة الرقابية عبر الاستقلالية، وتأهيل الكوادر، وتحديث الأدوات، وضمان الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي وتحسين كفاءة الرقابة.

الكلمات المفتاحية: الأجهزة الرقابية – الفساد الإداري والمالي.

Summary: This study aims to shed light on the role of regulatory bodies in reducing the phenomenon of administrative and financial corruption in the banking sector, as it is one of the pests that threaten the efficiency and stability of financial institutions, as the importance of the study stems from the growing corruption cases that negatively affect the performance of banks, which requires the activation of control and auditing mechanisms to ensure transparency and good use of resources, the subject was addressed through an organizational regulatory entrance, and the study was approved, On the descriptive analytical approach to collecting and analyzing data, the sample (68) included employees of commercial banks operating in the city of Tarhuna, where a questionnaire was distributed to measure the effectiveness of the supervisory bodies in revealing the aspects of corruption and its treatment, and through the analysis the results showed there with a statistical significance between the effectiveness of the supervisory bodies and the level of deployment of financial corruption in commercial banks in the city of Tarhuna, and thus is rejected The zero hypothesis and the acceptance of the alternative hypothesis, and the study recommended the necessity of enhancing the effectiveness of regulatory bodies through independence,

qualifying cadres, modernizing tools, ensuring transparency and accountability to reduce financial corruption and improve efficiency.

Key words: regulatory devices – administrative and financial corruption.

المقدمـة:

تُعد الأجهزة الرقابية ركيزة أساسية في منظومة الحوكمة الرشيدة، نظرًا لدورها المحوري في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد عبر مراقبة الأداء الإداري والمالي وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتكمن أهميتها في قدرتها على كشف التجاوزات وتقويم الانحرافات وتفعيل المساءلة، مما يجعلها أداة فعالة للوقاية من الفساد وردعه، خاصة في الدول التي تمر بتحولات سياسية أو اقتصادية، ويُعد الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات العالمية، إذ تتنوع مظاهره بين الرشوة والمحسوبية والتحايل على الأنظمة وسوء استغلال السلطة، ما يؤدي إلى ضعف المؤسسات، وسوء إدارة الموارد، وتراجع جودة الخدمات، وهروب رؤوس الأموال، وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي ليبيا تفاقمت هذه الظاهرة بعد عام 2011 بسبب ضعف المؤسسات وتعدد مراكز القرار وغياب الرقابة الفاعلة، خاصة في القطاع المصرفي الذي تأثر بسوء الإدارة واستغلال النفوذ، مما أدى إلى فقدان الثقة المصرفية وتعطيل النشاط الاقتصادي، ورغم وجود تشريعات لمكافحة الفساد، إلا أن الممارسات السائدة تُظهر أنه أصبح سلوكًا مؤسسيًا يُواجه غالبًا بإجراءات شكلية، لذا يتطلب الحد من هذه الظاهرة إرادة سياسية حقيقية، وإصلاحًا مؤسسيًا شاملًا، وتفعيلًا جادًا لدور الأجهزة الرقابية، خصوصًا في متابعة القطاع المصرفي، بما يعزز الشفافية والنزاهة ويضمن الاستخدام الرشيد للمال العام، وبناءً على ذلك، تهدف هذه الورقة إلى دراسة دور الأجهزة الرقابية في الحد من الفساد الإداري والمالي، من خلال تسليط الضوء على صلاحياتها وآلياتها في تعزيز النزاهة والمساءلة وتحقيق المصلحة العامة.

الدراسات السابقة:

دراسة (الصاري، 2024)، بعنوان: دور هيئة مكافحة الفساد وجهاز الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في ليبيا: تهدف الدراسة الى التعرف على مسببات الفساد، والطرق والآليات المتبعة لمكافحة الفساد في ليبيا من قبل الأجهزة الرقابية الرسمية ما بعد عام 2014؛ أما عن اشكالية الدراسة فتحاول البحث في التأثير الذي يتركه الفساد في عمل المؤسسات العامة والدور الذي تقوم به الأجهزة الرقابية الحكومية في الحد منه؛ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في محاولة لتتبع ظاهرة الفساد في ليبيا وتفسير سبل انتشارها وضعف المؤسسات الرقابية في مكافحتها، وقد توصلت الدراسة الى نتائج أهمها: رغم تأثير الأجهزة الرقابية الفعال في محاربة في الفساد إلا أنها بالمقابل تفتقر للمؤسسات الأخرى الرادعة والقضائية؛ أما عن توصيات الدراسة فمفادها: أنه لنجاح دور الأجهزة الرقابية في القيام بعملها فإنها تحتاج للاستقرار السياسي, والى التشريعات التي تعالج تضارب الاختصاصات بينها, كذلك تحتاج لعناصر الكفاءة في القيام بدورها.

دراسة (أبوزويدة، 2023)، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري:

تهدف الدراسة إلى استكشاف مدى فاعلية الأجهزة الرقابية في الحد من الفساد الإداري داخل المؤسسات العامة والخاصة، مع تحديد العوامل الرئيسية التي تسهم في نجاح هذه الأجهزة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى استبانات ومقابلات أجريت مع موظفين داخل الأجهزة الرقابية، وأبرز النتائج أشارت إلى أن فعالية الأجهزة الرقابية ترتبط بشكل مباشر بوضوح صلاحياتها، واستقلاليتها، وتوافر الموارد اللازمة لأداء مهامها، كما بينت الدراسة أن وجود رقابة قوية يسهم بشكل ملحوظ في تقليل حالات الفساد الإداري، وبناءً على هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، تطوير قدراتها البشرية والمادية، وزيادة الشفافية في التقارير والإجراءات الرادعة، لضمان الحد من التجاوزات الإدارية وتعزيز النزاهة المؤسسية.

دراسة (العريفي، 2022)، بعنوان: الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي أو الإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس: هدفت إلى تقييم دور

الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال منظور العاملين في ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستكشافي، مع استخدام استبانة شملت أعضاء وموظفي الأجهزة الرقابية في مدينة الخمس، ومن خلال التحليل توصلت الدراسة إلى أهم النتائج حيث بينت الدراسة أن وجود نظام رقابة داخلية فعال يساهم في كشف التجاوزات المالية والإدارية، وأن ضعف الرقابة يؤدي إلى تفشي الفساد، كما أوصت الدراسة بتعزيز نظم الرقابة الداخلية، توفير التدريب المستمر للموظفين، وضمان تطبيق إجراءات رادعة فعالة ضد المخالفات المالية والإدارية.

دراسة (الحسبان، 2022)، بعنوان: دور الأجهزة الرقابية الخارجية في الحد من الفساد الإداري والمالي:

هدف الدراسة إلى قياس مدى تأثير الأجهزة الرقابية الخارجية في الحد من الفساد الإداري والمالي، مع تحليل الآليات الرقابية التي تعتمدها هذه الأجهزة لضمان النزاهة والشفافية في المؤسسات، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمةً استبانات ومقابلات مع خبراء ومفتشين من الأجهزة الرقابية الخارجية لجمع وتحليل البيانات، وأظهرت النتائج أن الأجهزة الرقابية الخارجية تؤدي دورًا محوريًا في مكافحة الفساد، من خلال الرقابة المستمرة والمراجعة الدورية للعمليات المالية والإدارية، كما أن تفعيل الرقابة القانونية وتطبيق الإجراءات الرادعة يسهم بشكل كبير في تعزيز نزاهة المؤسسات وضبط الأداء المالي والإداري، وبناءً على النتائج أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية، تطوير الأنظمة الرقابية لتواكب المستجدات، وتشديد العقوبات على المخالفين لضمان الحد الفعّال من التجاوزات المالية والإدارية.

مشكلة الدراسة:

تُعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات التي تواجه المصارف التجارية الليبية، حيث تعاني من ضعف في الأداء وسوء استغلال الموارد وتدنٍ في جودة الخدمات، ورغم وجود عدة أجهزة رقابية كديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية ومصرف ليبيا المركزي، كما أشارت دراسة (أبو زويدة، 2023) إلى أن انحراف جهة الإدارة أو القائمين عليها عن مبدأ المشروعية أو مخالفة القانون يؤدي إلى وجود فساد أداري ومالي، كما أشارت دارسة (الحسبان، 2022) إلى أن هناك تشريعات التي تتعلق بمكافحة الفساد الاداري لتجريم الرشوة، وتجريم الواسطة، وتجريم استغلال النفوذ، وتجريم الكسب غير المشروع، والفساد الاداري في ظل الادارة الالكترونية الحكومية، كما أشارت دراسة (الاغواط، 2022) إلى أنها تعددت الاسباب و الظواهر المؤدية لظاهرة الفساد الاداري منها ما هو سياسي و اقتصادي و اجتماعية ثقافي كما لظاهرة الفساد الاداري اثار وخيمة، ومن خلال ما سبق تمكن المشكلة في التساؤل التالي: **ما دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري والمالي؟**

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرّف على واقع الفساد الإداري والمالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة.
2. تحديد دور الأجهزة الرقابية (مثل ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، ومصرف ليبيا المركزي) في متابعة ومراقبة أداء المصارف التجارية.
3. تحليل مدى فعالية الإجراءات الرقابية المتبعة في الحد من الفساد المالي والإداري.
4. تقييم مستوى التنسيق والتكامل بين الأجهزة الرقابية والمصارف التجارية في مكافحة الفساد.
5. اقتراح آليات رقابية فعالة لتعزيز النزاهة والشفافية في القطاع المصرفي المحلي.

فرضيات الدراسة:

يعتمد البحث على الفرضيتين التاليتين:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الأجهزة الرقابية ومستوى انتشار الفساد المالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الأجهزة الرقابية ومستوى انتشار الفساد المالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة فيما يلي:

- الأهمية بالنسبة العلم: يُعتبر هذا البحث مهماً في تطوير الأدبيات المحاسبية والإدارية، حيث يساهم البحث في إثراء النظرية العلمية من خلال تقديم أساليب وتقنيات جديدة لتحليل الكشوف المالية والكشف عن التلاعبات المالية، كما يساهم تحليل قضايا الفساد المالي في توفير بيانات ومعلومات قيمة لدراسات أكاديمية تسهم في فهم أفضل للممارسات غير القانونية داخل المؤسسات.
- الاهمية بالنسبة للمؤسسة: معالجة المواضيع المتصلة بشكل أساسي مع دور الأجهزة الرقابية في مكافحة من الفساد الإداري و المالي سواء كانت حكومية أو خاصة، تعد الأجهزة الرقابية أداة أساسية في تعزيز الشفافية والمساءلة، إذ تعمل على الكشف عن التجاوزات المالية وتحقيق العدالة في التعاملات المالية، مما يسهم في بناء الثقة بين المؤسسات والجمهور، و محاولة الاستفادة من نتائج الدراسة.
- الاهمية للباحثان: زيادة المعرفة العلمية للباحث من خلال الاطلاع على ما كتب عن هذا الموضوع في الكتب والرسائل العلمية والدوريات ذات العلاقة بموضوع البحث.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: يتناول البحث موضوعي دور الأجهزة الرقابية في مكافحة من الفساد الإداري و المالي.
- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في المصارف التجارية(مدينة ترهونة)
- الحدود الزمانية: سيتم إجراء الدراسة خلال الفترة الزمنية (2025) حيث تم اختيار عينة الموظفين بالمصارف التجارية بمدينة ترهونة.
- الحدود البشرية: تقتصر الحدود البشرية على العاملين بالمصارف التجارية بمدينة ترهونة,

مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع البحث الأجهزة الرقابية في ليبيا، أما عينة البحث فتتكون من المصارف التجارية بمدينة ترهونة والعاملين بهذه المصارف.

أدوات وأساليب جمع البيانات

- الجانب النظري: تم الاعتماد على مصادر ومراجع عربية وأجنبية، إضافة إلى رسائل جامعية ودوريات متخصصة تناولت موضوع البحث.
- الجانب العملي: تم استخدام استبانة مكونة من (16) سؤالًا، صُممت بما يخدم أهداف البحث، ووزعت على عينة من العاملين في الأجهزة الرقابية الخارجية، كما أُجريت مقابلات شخصية مع عدد من المختصين، وتم تحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل معامل الارتباط وغيرها.

المنهجية

تعتمد هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى مصادر معلومات متنوعة، تشمل:

أولاً: المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب، والدوريات، والمراجع المختلفة، والمواقع الإلكترونية ذات الصلة، إضافة إلى البيانات والمعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت.

ثانيًا: المصادر الأولية: وتشمل جميع البيانات المستقاة من مصادر مباشرة، مثل نتائج الدراسات السابقة، والبحوث العلمية، والمؤتمرات، والندوات، والملتقيات العلمية المتخصصة.

الجانب النظري للدراسة:

مفهوم الفساد الإداري والمالي:

يُعد استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة من أبرز صور الفساد المالي، ويشمل ذلك تلقي الرشوة أو المنفعة مقابل تسهيل عقد حكومي، أو تقديم خدمة عامة، أو الإفصاح عن معلومات سرية، أو المساعدة على التهرب الضريبي، أو غسل الأموال، أو الحصول على قرض مصرفي حكومي بفائدة منخفضة، وغيرها من الممارسات المخالفة.

وقد عرّف (كاظم، 2011، ص 2) الفساد المالي بأنه تحقيق الربح المالي بطرق غير قانونية أو أخلاقية، فيما أشار (شحاتة، 2011، ص 10) إلى أن الفساد الإداري والمالي يشمل جميع المعاملات الاقتصادية والمالية التي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل وتزعزع استقرار المجتمع وتتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأما (الخزرجي، 2013) بعرفه بأنه: الفساد لا يقتصر تأثيره على الجانب المالي فقط، بل يمتد إلى التأثير في كفاءة الإدارة العامة، ويؤدي إلى خلل في توزيع الموارد، وتراجع جودة الخدمات، وانتشار المحسوبية، وضعف المساءلة، مما ينعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من وجهة نظر الباحثان فإن الفساد الإداري والمالي بأنه تحقيق الربح المالي بطرق غير قانونية أو غير أخلاقية، كما يشمل جميع المعاملات الاقتصادية والمالية التي تؤدي إلى استيلاء الأفراد على أموال الآخرين بطرق غير مشروعة، ما يزعزع استقرار المجتمع ويتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أسباب الفساد الإداري والمالي:

يعود انتشار الفساد الإداري والمالي إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، يمكن تلخيصها في المحاور التالية (العريفي، 2022، ص139):

أولًا: الأسباب السياسية: تتمثل في فساد النظام السياسي والنخب الحاكمة، حيث تؤثر السياسات العامة التي يضعها النظام في طبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية، وغالبًا ما تُخضع هذه السياسات لمصالح فئة مستفيدة من المسؤولين والنخب، بعيدًا عن الأهداف العامة للدولة ومؤسساتها.

ثانيًا: الأسباب الاقتصادية: ترتبط بفشل السياسات التنموية والتوزيع غير العادل للثروات والدخول، إضافة إلى استغلال الموارد الوطنية من قِبل أقلية غنية على حساب الأغلبية، كما يسهم ضعف برامج الإصلاح الهيكلي والخصخصة وسوء إدارة الاقتصاد الكلي في تفاقم الظاهرة.

ثالثًا: الأسباب الاجتماعية: تتعلق بضعف الوعي الاجتماعي لدى الأفراد، وتراجع منظومة القيم الأخلاقية والدينية، وغياب الولاء الوطني، مع انتشار الولاءات الأسرية والقبلية، خاصة في ظل تدني المستوى التعليمي والثقافي.

رابعًا: الأسباب الإدارية: تُعزى إلى غياب المساءلة، وضعف الرقابة الشعبية والمؤسسية، وتضخم الجهاز الإداري، وسوء التوزيع بين السلطات والمسؤوليات، إضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية، وسيادة النموذج البيروقراطي التقليدي الذي يفتقر إلى الكفاءة والشفافية.

الفساد المالي والإداري في ليبيا:

شير التقرير إلى أن الفساد الإداري والمالي ما زال يمثل تحديًا كبيرًا أمام تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق الحوكمة الرشيدة، وفقًا لمؤشرات Transparency International و World Governance Indicators، سجلت عدة دول معدلات مرتفعة

من الفساد خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط مؤشرات الفساد بين 2016 و2017 نحو 170–180 نقطة في بعض المؤشرات، بينما أظهرت البيانات لعام 2018 تفاوتًا بين الدول في إدراك الفساد وتأثيره على الإدارة العامة والخدمات العامة. وتؤكد الدراسات أن الفساد لا يقتصر على التأثير المالي، بل يمتد إلى ضعف الأداء المؤسسي، وتراجع جودة الخدمات، وانتشار المحسوبية، وضعف الشفافية والمساءلة، مما ينعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تشير نتائج الدراسات الحديثة إلى أن تعزيز مؤسسات الرقابة، وتفعيل آليات الشفافية، وتطوير الحوكمة الداخلية، يمثلان أدوات رئيسية للحد من هذه الظاهرة وتحسين جودة الأداء الإداري(العريبي، 2020، 45).

دور الأجهزة الرقابية في ليبيا:

تُعد الأجهزة الرقابية من الركائز الأساسية لمكافحة الفساد في ليبيا، حيث أُنشئت خصيصًا لرصد التجاوزات وتعزيز النزاهة والشفافية، ينص القانون رقم (27) لسنة 2013 على دور ديوان المحاسبة في إحالة المخالفات التي تظهر من خلال الفحص والتدقيق إلى هيئة الرقابة الإدارية، التي تختص قانونًا بالتحقيق الإداري في المخالفات المالية والإدارية، كما خوّل القانون رقم (11) لسنة 2014 الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالكشف عن الجرائم الجنائية المرتبطة بالفساد، وإحالة القضايا إلى النيابة العامة عند الاشتباه في وقوع جريمة، وبموجب القانون رقم (20) لسنة 2013 وتعديلاته، خُصص لهيئة الرقابة الإدارية سلطة مراجعة العقود الحكومية التي تتجاوز قيمتها خمسة ملايين دينار قبل إبرامها، وإصدار تقارير تفصيلية بشأنها، وتتحمل الجهات المعنية المسؤولية القانونية في حال تجاوزت الإجراءات الرقابية دون مبرر قانوني، وتشمل المنظومة الرقابية أربع جهات رئيسية(أبو زويدة، 2022، ص4794):

- هيئة الرقابة الإدارية.
- ديوان المحاسبة.
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- نيابة مكافحة جرائم الفساد.

الأدوار الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري والمالي:

تلعب الأجهزة الرقابية دورًا محوريًا في مكافحة الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات، حيث تقوم بتنفيذ مجموعة من الأنشطة الحيوية التي تساهم في تقليل حدوث الفساد وضمان نزاهة العمليات المؤسسية. وتشمل هذه الأدوار ما يلي:

1. **الدور الوقائي:** تتركز الإجراءات الوقائية على وضع إطار تشريعي وتنظيمي يهدف إلى منع وقوع الفساد قبل حدوثه، ويتحقق ذلك من خلال صياغة وتحديث اللوائح والأنظمة الرقابية الداخلية التي تُحدد بوضوح العمليات والإجراءات المطلوبة، مما يقلل من فرص التجاوزات ويعزز ثقافة الشفافية داخل المؤسسات (صالح، 2020، ص 88).
2. **الدور الكاشف:** يقوم هذا الدور على الكشف المبكر عن الممارسات الخاطئة والانحرافات من خلال إجراء عمليات تدقيق مالي ومحاسبي دقيقة، وتعمل الأجهزة الرقابية على تحليل البيانات المالية والتقارير الإدارية بهدف تحديد أي مخالفات أو تجاوزات في الإجراءات، مما يسمح بالتدخل السريع لمعالجة أي خلل محتمل (أبو زيد، 2018، ص 112).
3. **الدور العلاجي:** يتمثل في اتخاذ الإجراءات الحازمة ضد المخالفين وتطبيق العقوبات التأديبية أو الإدارية المناسبة، كما تشمل هذه المهمة إحالة القضايا الخطيرة إلى الجهات القضائية المختصة مثل النيابة العامة، للتأكد من محاسبة المسؤولين ومنع تكرار أية تجاوزات مستقبلية (الجنيدي، 2019، ص 67).

دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري والمالي:

يُعتبر وجود الأجهزة الرقابية عنصرًا محوريًا ضمن منظومة الحوكمة الرشيدة، حيث تُشكل هذه الأجهزة الدعامة الأساسية لمكافحة مظاهر الفساد الإداري والمالي في مختلف المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، وتمارس هذه الأجهزة دورًا

استراتيجيًا في تعزيز الانضباط المؤسسي والالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية، وذلك من خلال مجموعة من الوظائف الجوهرية، أبرزها: متابعة الأنشطة الإدارية والمالية، والتدقيق في الإجراءات والتقارير، وتقييم أداء الوحدات التنظيمية، بالإضافة إلى مساءلة المسؤولين عن أوجه القصور والانحراف، وتُسهم هذه الأدوار مجتمعة في الكشف المبكر عن التجاوزات، وتقليص فرص التلاعب والاختلاس، مما يؤدي إلى تعزيز ثقافة الشفافية داخل المؤسسات وترسيخ مبادئ العدالة والمساءلة، كما تساهم الأجهزة الرقابية في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتوجيه السياسات المؤسسية نحو تحقيق الكفاءة والفعالية، وهو ما يعزز الثقة المجتمعية في أداء القطاعين العام والخاص على حد سواء(إعداد الباحثان).

الجانب العملي للدراسة:

يستعرض هذا الفصل نبذة عن المصارف التجارية بمدينة ترهونة، ومنهج الدراسة وأفراد مجتمعها، وعينتها، بالإضافة إلى الأداة المستخدمة في جمع البيانات، وطرق إعدادها، وتقنينها، واختبار صدقها وثباتها، كما يتضمن عرضًا للإجراءات المتبعة في تحليل البيانات والمعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها الباحثان.

نبذة عن المصارف التجارية بمدينة ترهونة:

تُعد مدينة ترهونة إحدى المدن الليبية النشطة اقتصاديًا، حيث تضم عددًا من فروع المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا، والتي تلعب دورًا محوريًا في تنشيط الحركة الاقتصادية والمالية بالمنطقة، وتقدم هذه المصارف باقة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تستهدف الأفراد والمؤسسات على حد سواء، مما يسهم في دعم التنمية المحلية بمختلف أبعادها، وفيما يلي عرض مبسط لأبرز هذه المصارف محل الدراسة:

1. مصرف الجمهورية – فرع ترهونة: يُعد من أقدم وأكبر المصارف الليبية، ويقدّم فرعه في ترهونة خدمات مصرفية شاملة، منها فتح الحسابات بمختلف أنواعها، إصدار بطاقات الدفع الإلكتروني، منح القروض والسلف، إضافة إلى تنفيذ الحوالات المحلية والدولية، كما يساهم في تمويل القطاعات التجارية والزراعية، مما يعزز النشاط الاقتصادي بالمدينة.
2. المصرف الزراعي – فرع ترهونة: يتخصص في دعم وتمويل القطاع الزراعي، ويُعد من المؤسسات الحيوية في المناطق ذات الطابع الزراعي كترهونة، ويوفر المصرف حزمة من التسهيلات للمزارعين، تشمل القروض الزراعية، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير مستلزمات الإنتاج، ما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي المحلي.
3. مصرف شمال إفريقيا – فرع ترهونة: يقدّم خدمات مصرفية متعددة تستهدف الأفراد والشركات، مثل فتح الحسابات، وتقديم التسهيلات الائتمانية، وخدمات الدفع الإلكتروني، كما يسعى إلى تطوير خدماته الرقمية بما يتماشى مع التوجهات المصرفية الحديثة، لتسهيل المعاملات اليومية للمواطنين داخل المدينة وخارجها.
4. مصرف الادخار والاستثمار العقاري – فرع ترهونة: يركّز هذا المصرف على تمويل المشاريع العقارية والإسكانية، ويمنح قروضًا ميسّرة لشراء أو بناء المساكن، إلى جانب إدارته لصندوق الادخار، ويمثل أحد المحركات الأساسية لدعم التنمية العمرانية في المدينة من خلال تيسير فرص التملك العقاري للمواطنين.
5. المصرف التجاري الوطني – فرع ترهونة: يوفر المصرف باقة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية، مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وخدمات الدفع الإلكتروني، وتمويل المشاريع التجارية، إضافة إلى تقديم خدمات المقاصة والتحصيل، ويُعد من المصارف الفاعلة في تسهيل المعاملات المالية لمختلف الشرائح داخل المدينة.

أولًا: منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب للتعرف دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري والمالي، وذلك بالتطبيق على ا المصارف التجارية لمدينة ترهونة، وقد استُقيت المعلومات من مصدرين رئيسيين:

أ– المصادر الأولية: تمثلت في استبيان صُمّم خصيصًا لغرض الدراسة، وتوزّع محتواه على ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يحتوي على مقدمة تعريفية بالدراسة وأهدافه وأهميته....إلخ.

الجزء الثاني: يتضمن معلومات عامة عن أفراد العينة.

الجزء الثالث: يتكون من محورين، حيث يشمل المحور الأول معلومات شخصية، بينما يضم المحور الثاني مجالًا واحدًا، وقد رُبطت هذا المحور بفرضيات الدراسة، وتم إعداد مجموعة من الأسئلة حول محور بهدف اختبار مدى صحة هذه الفرضيات.

ب- المصادر الثانوية: شملت مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، إضافة إلى الكتب والدوريات والتقارير الصادرة عن المصرف المركزي، والمصادر الإلكترونية ذات العلاقة.

ج- تحليل البيانات: أُستخدم برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لمعالجة البيانات، حيث تم تطبيق مجموعة من الأدوات الإحصائية مثل: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار (T)، وتحليل الفروق في آراء العينة، إضافة إلى معامل الارتباط، ومعامل التحديد، والارتباط الحقيقي، وقيمة (F).

ثانيًا: مجتمع الدراسة وعينتها:

اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل نظرًا لطبيعة المجتمع المدروس، والذي يتكون من جميع فروع المصرف التجارية العاملة في مدينة ترهونة وهي (مصرف الجمهورية، مصرف الزراعي، مصرف شمال إفريقيا، مصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التجاري الوطني)، والبالغ عددها 5 فرعًا، وأما العينة فقد شملت علي مديري الفروع، ومساعديهم، ورؤساء أقسام المحاسبة في تلك الفروع، وتم اختيار هذه الفئة نظرًا لدورها الفاعل في اتخاذ وتنفيذ القرارات الإستراتيجية، لا سيما المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، وقد وُزّع عدد (15) استبيانات على كل فرع، ليصل إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة إلى 75 استبيانة.

تم تطبيق أسلوب المسح الشامل في توزيع الاستبيانات، وقد تم استرجاع 68 استبيانة وبعد مراجعتها تبيّن أن جميع الاستبيانات المستردة مستوفية لشروط التحليل، وبالتالي بلغ عدد الاستبيانات المعتمدة في الدراسة 68 استبيانة، وتُعرض الجداول التالية الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة.

أولاً: صدق أداة الدراسة الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه وثم بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين لغرض قياس ثبات أداة الدراسة ، وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For (SPSS) Social Sciences وذلك عن طريق استخراج اختبار ألفا كرونباخ (α) الثبات:

أولا: – ثبات أداة الدراسة: يقصد بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها بمعنى إن تعطي أداة جمع البيانات النتائج نفسها إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة.

- **ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha**: يعد ألفا كرونباخ من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبانة، وهو اختبار يبين مدى ثبات الاستبانة (البياتي، محمود مهدي تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، 2005 صفحة 49، دار الحامد، عمان)
-
-
-

جدول رقم (1) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	الجدر التربيعي
فعالية الأجهزة الرقابية ومستوى انتشار الفساد المالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة	16	0.827	%90.94

يتضح من الجدول رقم (1) أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمحور "فعالية الأجهزة الرقابية ومستوى انتشار الفساد المالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة" بلغت 0.827، وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى اتساق داخلي قوي بين فقرات هذا المحور ، مما يعزز من موثوقية أداة الدراسة في قياس المفهوم المستهدف.

أما بالنسبة لمؤشر الصدق الظاهري، والذي تم احتسابه من خلال الجذر التربيعي لمعامل ألفا مضروبًا في 100، فقد بلغ %90.94، وهي نسبة مرتفعة جدًا، ما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الدقة والقدرة على قياس المفاهيم التي وضعت من أجلها.

وبداللك يكون قد تأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة مما يجعلها على ثقة بصحة المقياس صلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على فرضيات أو تساؤلات الدراسة.

تحليل البيانات الشخصية

1) **الجنس:** في الجدول رقم (2) تبين لتوزيع المجيبين حسب جنسهم.

الجدول رقم (2) يبين التوزيع التكراري للمجيبين حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	57	%83.8
أنثى	11	%16.2
المجموع	**68**	**%100**

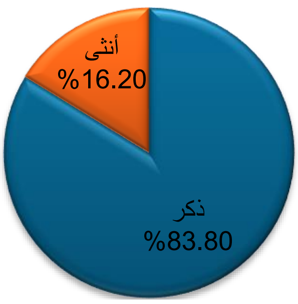

الشكل رقم

(2) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة لجنس المجيبين

يتبين من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة بحسب الجنس كانت ضمن فئة "ذكر"، حيث بلغت %83.8، تليها فئة "أنثى" بنسبة %16.2.

2) **العمر: في** الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) تبين لتوزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب العمر.

الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكرار حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	24	%35.3
30 – 40سنة	37	%54.4
أكثر من 40 سنة	7	%10.3
المجموع	**68**	**%100.0**

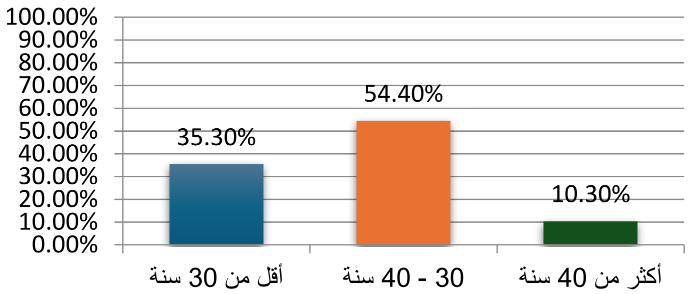

الشكل رقم (3) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب العمر

يتبين من الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة بحسب العمر كانت ضمن فئة "30 – 40 سنة"، حيث بلغت 54.4%، تليها فئة "أقل من 30 سنة" بنسبة 35.3%، ثم فئة "أكثر من 40 سنة" بنسبة 10.3%.

3) المؤهل العلمي: في الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكرار حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم عالي	18	%26.5
بكالوريوس	27	%39.7
دراسات عليا	23	%33.8
المجموع	**68**	**%100.0**

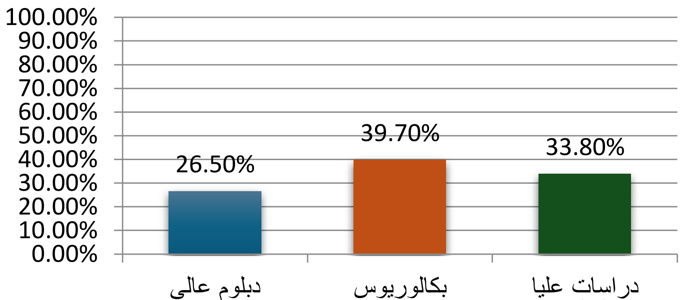

الشكل رقم (4) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي كانت ضمن فئة "بكالوريوس"، حيث بلغت 39.7%، تليها فئة "دراسات عليا" بنسبة 33.8%، ثم فئة "دبلوم عالي" بنسبة 26.5%.

4) سنوات الخبرة في العمل المصرفي: في الجدول رقم (5) والشكل رقم (5) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في العمل المصرفي.

الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكرار حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	25	%36.8
5-10سنوات	19	%27.9
أكثر من 10 سنوات	24	%35.3
المجموع	**68**	**%100.0**

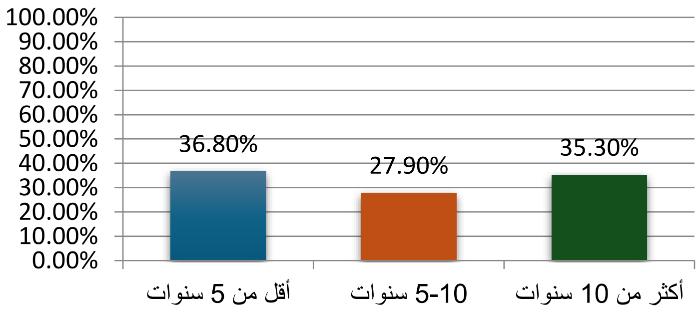

الشكل رقم (5) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (5) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة كانت ضمن فئة "أقل من 5 سنوات"، حيث بلغت 36.8%، تليها فئة "أكثر من 10 سنوات" بنسبة 35.3%، ثم فئة "من 5 إلى 10 سنوات" بنسبة 27.9%.

5) المسمى الوظيفي: في الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكرار حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة
موظف	46	%67.6
رئيس قسم	14	%20.6
مدير إدارة	8	%11.8
المجموع	**68**	**%100.0**

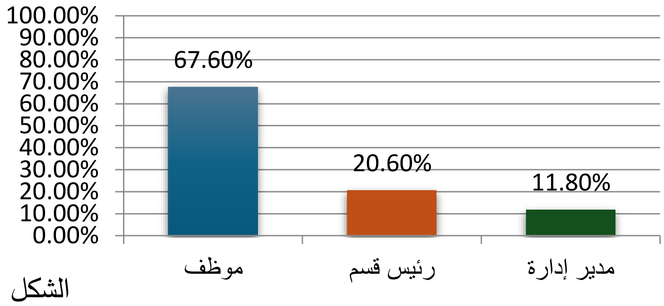

الشكل رقم (6) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة بحسب المسمى الوظيفي كانت ضمن فئة "موظف"، حيث بلغت 67.6%، تليها فئة "رئيس قسم" بنسبة 20.6%، ثم فئة "مدير إدارة" بنسبة 11.8%.

إجابات تساؤلات الدراسة:

تصحيح المقياس:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز الإجابات المتعلقة بمقياس ليكيرث الخماسي كما بالجدول (7):

الجدول رقم (7) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بعبارات المقياس

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) لتحديد أوزان العبارات حسب قيم المتوسط المرجح المتحصل عليها نتيجة لتحليل الإجابات كما في الجدول رقم () و ذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول حساب المدى (5−1= 4) و بعد ذلك تم تقسيم المدى على خمس مستويات 4÷ 5= 0.80 (وهذا الرقم يعتبر طول الفئة الواحدة أو المستوى الواحد ، وهكذا الاوزان كما هو موضح في جدول المتوسط المرجح التالي:

الجدول رقم (8) المتوسط المرجح المتحصل عليه من تحليل الاجابات

	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
المتوسط المرجح	من 1 إلى أقل 1.80	من 1.80 إلى أقل من 2.60	من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 3.40 إلى أقل من 4.20	من 4.20 إلى 5

المحاور الرئيسية: فعالية الأجهزة الرقابية ومستوى انتشار الفساد المالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة.

لتحليل العبارات الرئيسية من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	**الأجهزة الرقابية تمارس عملها باستقلالية تامة.**	3.57	0.8343	%71.47	10	مرتفعة
2	**هناك وضوح في صلاحيات الأجهزة الرقابية داخل المصارف.**	3.69	0.7966	%73.82	8	مرتفعة
3	**يتم تطبيق اللوائح الرقابية بشكل صارم داخل المصارف.**	3.50	0.9697	%70.00	11	مرتفعة
4	**الأجهزة الرقابية تتابع الأداء المالي بشكل منتظم.**	3.40	0.8833	%67.94	12	مرتفعة
5	**يتم كشف التجاوزات والانحرافات بسرعة من قبل الأجهزة الرقابية.**	2.94	1.0204	%58.82	16	متوسطة
6	**الأجهزة الرقابية تمتلك الموارد الكافية لأداء مهامها.**	3.66	0.9866	%73.24	9	مرتفعة
7	**هناك شفافية في تقارير الأجهزة الرقابية.**	3.06	1.0911	%61.18	15	مرتفعة
8	**الرقابة تتم بانتظام وبشكل دوري.**	3.15	0.8152	%62.94	14	مرتفعة
9	**توجد حالات فساد مالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة.**	3.38	0.8109	%67.65	13	مرتفعة
10	**ضعف الرقابة يسهم في تفشي الفساد المالي.**	4.47	0.8547	%89.41	2	مرتفعة جدا
11	**توجد تجاوزات مالية لا يتم الكشف عنها بسهولة.**	4.40	0.7754	%87.94	4	مرتفعة جدا

12	**لا يتم اتخاذ إجراءات رادعة ضد الفساد المالي.**	3.90	0.7944	%77.94	7	مرتفعة
13	**الفساد المالي في المصارف يمثل ظاهرة متكررة.**	4.06	0.8958	%81.18	5	مرتفعة
14	**تغيب الشفافية في بعض العمليات المالية.**	3.97	0.5175	%79.41	6	مرتفعة
15	**ضعف الأجهزة الرقابية يعزز فرص الفساد المالي.**	4.43	0.4982	%88.53	3	مرتفعة جدا
16	**الفساد المالي ينتشر في ظل غياب المحاسبة الفعالة.**	4.49	0.6107	%89.71	1	مرتفعة جدا
الكلي		3.75	0.4419	%75.07		مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (8) يتبين من الجدول رقم (9) أن درجة الموافقة على العبارات ككل كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.75، وهو يقع ضمن خانة "مرتفعة" في جدول المتوسط المرجح، بوزن نسبي 75.07%. وقد تم ترتيب العبارات ترتيبًا تنازليًا حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كما يلي:

1. العبارة رقم (16): الفساد المالي ينتشر في ظل غياب المحاسبة الفعالة، جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.49، والانحراف المعياري 0.6107، والوزن النسبي 89.71%.
2. العبارة رقم (10): ضعف الرقابة يسهم في تفشي الفساد المالي، جاءت في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.47، والانحراف المعياري 0.8547، والوزن النسبي 89.41%.
3. العبارة رقم (15): ضعف الأجهزة الرقابية يعزز فرص الفساد المالي، جاءت في المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.43، والانحراف المعياري 0.4982، والوزن النسبي 88.53%.
4. العبارة رقم (11): توجد تجاوزات مالية لا يتم الكشف عنها بسهولة، جاءت في المرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.40، والانحراف المعياري 0.7754، والوزن النسبي 87.94%.
5. العبارة رقم (13): الفساد المالي في المصارف يمثل ظاهرة متكررة، جاءت في المرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.06، والانحراف المعياري 0.8958، والوزن النسبي 81.18%.
6. العبارة رقم (14): تغيب الشفافية في بعض العمليات المالية، جاءت في المرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.97، والانحراف المعياري 0.5175، والوزن النسبي 79.41%.
7. العبارة رقم (12): لا يتم اتخاذ إجراءات رادعة ضد الفساد المالي، جاءت في المرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.90، والانحراف المعياري 0.7944، والوزن النسبي 77.94%.

8. العبارة رقم (2): هناك وضوح في صلاحيات الأجهزة الرقابية داخل المصارف، جاءت في المرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.69، والانحراف المعياري 0.7966، والوزن النسبي 73.82%.
9. العبارة رقم (6): الأجهزة الرقابية تمتلك الموارد الكافية لأداء مهامها، جاءت في المرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.66، والانحراف المعياري 0.9866، والوزن النسبي 73.24%.
10. العبارة رقم (1): الأجهزة الرقابية تمارس عملها باستقلالية تامة، جاءت في المرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.57، والانحراف المعياري 0.8343، والوزن النسبي 71.47%.
11. العبارة رقم (3): يتم تطبيق اللوائح الرقابية بشكل صارم داخل المصارف، جاءت في المرتبة الحادية عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.50، والانحراف المعياري 0.9697، والوزن النسبي 70.00%.
12. العبارة رقم (4): الأجهزة الرقابية تتابع الأداء المالي بشكل منتظم، جاءت في المرتبة الثانية عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.40، والانحراف المعياري 0.8833، والوزن النسبي 67.94%.
13. العبارة رقم (9): توجد حالات فساد مالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة، جاءت في المرتبة الثالثة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.38، والانحراف المعياري 0.8109، والوزن النسبي 67.65%.
14. العبارة رقم (8): الرقابة تتم بانتظام وبشكل دوري، جاءت في المرتبة الرابعة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.15، والانحراف المعياري 0.8152، والوزن النسبي 62.94%.
15. العبارة رقم (7): هناك شفافية في تقارير الأجهزة الرقابية، جاءت في المرتبة الخامسة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.06، والانحراف المعياري 1.0911، والوزن النسبي 61.18%.
16. العبارة رقم (5): يتم كشف التجاوزات والانحرافات بسرعة من قبل الأجهزة الرقابية، جاءت في المرتبة السادسة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.94، والانحراف المعياري 1.0204، والوزن النسبي 58.82%.

التحقق من فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الأجهزة الرقابية ومستوى انتشار الفساد المالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الأجهزة الرقابية ومستوى انتشار الفساد المالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة.

للتحقق من الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم اختبار t (One Sample T-test) ومستوى الدلالة للتأكيد ان كان المستوى عالي ودو دلالة احصائية، وجاء النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار ت ومستوى الدلالة

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
68	3.75	0.44193	67	14.063	<0.001

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي يساوي (3.75)، والانحراف المعياري بلغ (0.44193)، وقيمة اختبار t المحسوبة تساوي (14.063) عند درجة حرية (67)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (1.997) عند مستوى دلالة (0.05). كما أن مستوى الدلالة المحسوب (أقل من 0.001) أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05). بناءً على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد **بأنه علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الأجهزة الرقابية ومستوى انتشار الفساد المالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة.**

أولا: النتائج:

1. أظهرت نتائج تحليل جدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي (جدول 9) أن درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بفعالية الأجهزة الرقابية وانتشار الفساد المالي كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.75، والوزن النسبي 75.07%، وهو ما يصنف ضمن خانة "مرتفع" وفق جدول المتوسط المرجح.
2. أن "الفساد المالي ينتشر في ظل غياب المحاسبة الفعالة"، جاءت في المرتبة الأولى بموافقة مرتفعة جدًا، بمتوسط حسابي 4.49، وانحراف معياري 0.6107، ووزن نسبي 89.71%.
3. هناك "ضعف الرقابة يسهم في تفشي الفساد المالي"، جاءت في المرتبة الثانية، بمتوسط 4.47، وانحراف معياري 0.8547، ووزن نسبي 89.41%.
4. هناك "ضعف الأجهزة الرقابية يعزز فرص الفساد المالي"، جاءت في المرتبة الثالثة، بمتوسط 4.43، وانحراف معياري 0.4982، ووزن نسبي 88.53%.
5. "يتم كشف التجاوزات والانحرافات بسرعة من قبل الأجهزة الرقابية"، جاءت في المرتبة السادسة عشرة، بمتوسط 2.94، وانحراف معياري 1.0204، ووزن نسبي 58.82%، أي درجة موافقة متوسطة.
6. أظهرت نتائج اختبار t للعينات المفردة أن المتوسط الحسابي يساوي 3.75، والانحراف المعياري 0.44193، وقيمة t المحسوبة = 14.063 عند درجة حرية 67، وهي أكبر من قيمة t الجدولية (1.997) عند مستوى دلالة 0.05. كما أن مستوى الدلالة المحسوب (<0.001) أقل من مستوى الدلالة المعتمد.
7. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الأجهزة الرقابية ومستوى انتشار الفساد المالي في المصارف التجارية بمدينة ترهونة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

ثانيا: مناقشة النتائج

1. تشير النتائج إلى أن أغلب المشاركين يرون أن الأجهزة الرقابية تمارس مهامها بفعالية نسبية، مع وضوح في الصلاحيات وامتلاك الموارد اللازمة لأداء المهام. ومع ذلك، لوحظ اختلاف في الرأي حول درجة الاستقلالية الكاملة وسرعة كشف التجاوزات، ما يدل على وجود بعض النواقص في تطبيق الرقابة العملية.

2. أظهرت درجات الموافقة المرتفعة جدًا على العبارات المتعلقة بضعف الرقابة ارتباطًا واضحًا بانتشار الفساد المالي، ما يشير إلى أن الفساد المالي في المصارف بمدينة ترهونة يمثل ظاهرة متكررة ويعكس غياب المحاسبة الفعالة. هذا يتفق مع الدراسات السابقة التي أكدت أن ضعف الرقابة يعزز فرص التجاوزات المالية والفساد المؤسسي.
3. توضح النتائج أن غياب الشفافية في التقارير الرقابية وعدم وجود إجراءات رادعة فعالة يمثلان تحديًا أساسيًا أمام الأجهزة الرقابية، ويسهمان في استمرار الفساد المالي.
4. نتائج اختبار t تشير إلى وجود علاقة عكسية واضحة؛ إذ كلما زادت فعالية الأجهزة الرقابية ووضوح صلاحياتها، انخفض معدل انتشار الفساد المالي، والعكس صحيح. هذا يعكس الدور المحوري للرقابة في الحد من التجاوزات المالية.

ثالثا: التوصيات: استنادًا إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. توفير البيئة القانونية والإدارية التي تمكّن الأجهزة الرقابية من ممارسة مهامها دون تدخلات خارجية لضمان نزاهة وموضوعية الرقابة.
2. تدريب الكوادر الرقابية بانتظام وتجهيز المصارف بالأدوات والتقنيات الحديثة لتعزيز كفاءة الرقابة وكشف التجاوزات بسرعة.
3. نشر نتائج الرقابة وتقارير الأداء المالي بشكل دوري لجميع الأطراف المعنية، لتعزيز الثقة العامة والحد من فرص الفساد.
4. وضع آليات صارمة لمعاقبة المخالفين وكشف التجاوزات المالية سريعًا للحد من حالات الفساد المتكررة.
5. إنشاء وحدات مستقلة لمراجعة أداء الأجهزة الرقابية والتأكد من تطبيق اللوائح الرقابية بصرامة لضمان تقليل الفساد المالي على المدى الطويل.

المراجع:

أولا: الكتب:

1. كاظم، حسين. (2011).الفساد المالي: المفهوم، الأسباب، والآثار الاقتصادية. دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر.
2. شحاتة، أحمد. (2011). الفساد المالي والإداري وأثره على التنمية الاقتصادية. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
3. أبو زيد، إبراهيم. (2018). الرقابة المالية والإدارية: أسسها ومداخلها الحديثة. دار الكتب الجامعية، القاهرة، مصر.

ثانيا: المجلات العلمية:

1. أبوزويدة، محمد. (2023). دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري. مجلة البحوث الإدارية والرقابية، جامعة مصراتة، 7(1).
2. الاغواط، علي. (2022). أسباب وآثار ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية. مجلة دراسات المجتمع، جامعة الجزائر، 14(2)، 77–101.
3. سمية محمد حسن الخز علي, & إبراهيم عبد الحميد حمد محمد. (2026). الرقابة الإدارية ودورها في تعزيز أداء العاملين في المصارف التجارية (دراسة ميدانية لا راء عينة من العاملين في فروع مصرف الجمهورية-بمدينة بنغازي). *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 125-150.
4. الجنيدي، سمير. (2019). الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد في القطاع العام. مجلة البحوث الإدارية، جامعة عين شمس، 15(3)،
5. الحسبان، أحمد. (2022). دور الأجهزة الرقابية الخارجية في الحد من الفساد الإداري والمالي. المجلة الأردنية في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 19(4)، 233–258.

6. خيرية سالم وريث, & ايمن ضو غانم. (2026). أمن البيانات في الحوسبة السحابية: تحليل التهديدات واستراتيجيات الحماية الوقائية. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 512-523.

7. خالد مسعود يحي الباروني, إلهام خليفة مفتاح بن عامر & ,طارق الهادي علي النائلي. (2025). أثر نظام معلومات الموارد البشرية في إهتمام القيادات الإدارية بتقييم أداء العاملين .*مجلة العلوم الشاملة*. *10*(38), 110-143. ,

8. الحسبان، أحمد. (2022). دور الأجهزة الرقابية الخارجية في الحد من الفساد الإداري والمالي. المجلة الأردنية في العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 19(4).

9. الخزرجي، محمد. (2013). الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة: دراسة تحليلية. مجلة الإدارة والتنمية، جامعة بغداد، 9(2).

10. الصاري، عبد الله. (2024). دور هيئة مكافحة الفساد وجهاز الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في ليبيا. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة طرابلس، 18(2).

11. صالح، عبد السلام. (2020). أدوار الأجهزة الرقابية في تعزيز الشفافية والنزاهة المؤسسية. مجلة الحوكمة والرقابة، جامعة سبها، 3(2)،

12. العريبي، فوزي. (2020). تعزيز الحوكمة والشفافية في المؤسسات العامة الليبية. مجلة الاقتصاد والحوكمة، جامعة بنغازي، 6(1).

13. مصباح سالم أحمودة. (2026). معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري وانعكاساته على الاقتصاد الليبي (دراسة تطبيقية من وجهة نظر أساتذة الجامعات الليبية). *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 1-15.

14. العريفي، خالد. (2022). الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي أو الإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس. مجلة المحاسبة والرقابة الحكومية، جامعة المرقب، 5(3).